

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض واتفاقية مشروع حماية ساحل رشيد بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الموقعين في القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٧ ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية قرض واتفاقية مشروع حماية ساحل رشيد بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الموقعين في القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٦/١١ ؛

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على خطة العمليات المتفق عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة (فاو برنامج الغذاء العالمى) بخصوص تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ برنامج العون الغذائى رقم ٢٨٠٣ (الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على خطة العمليات المتفق عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة (فاو برنامج الغذاء العالمى) بخصوص تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ (برنامج العون الغذائى رقم ٢٨٠٣) الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ صفر سنة ١٤٠٨ (١١ أكتوبر سنة ١٩٨٧) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٨ من جمادى

الأولى سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ م .

خطة العمليات المتفق عليها

بين حكومة جمهورية مصر العربية والأمم المتحدة فاو/برنامج الأغذية
العالمي

بخصوص تحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ

(برنامج العون الغذائي رقم ٢٨٠٣ / (ARE 2803)

حيث أن حكومة جمهورية مصر العربية (والتي يشار إليها هنا باسم
الحكومة) والأمم المتحدة / فاو / برنامج الأغذية العالمي (والتي يشار إليها
هنا باسم WFP) قد وقعتا في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٨ على اتفاقية أساسية للعون
الغذائي من برنامج الأغذية العالمي .

وحيث ان الحكومة قد طلبت معونة من برنامج الأغذية العالمي بغرض تنفيذ
مشروع لتحسين الأراضي بمحافظة كفر الشيخ .

وحيث ان برنامج الأغذية العالمي WFP قد وافق على تقديم هذه
المعونة . فإنه تبعاً لذلك ترغب الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي WFP في التعاون
المشترك لتنفيذ المشروع السابق ذكره وتم الاتفاق على الآتي :

(المادة الأولى)

وصف مشروع الحكومة والغرض منه ومعونة برنامج الأغذية

العالمي

أدى تنفيذ العديد من مشروعات الري في السنوات القليلة الماضية ، الى
الانتقال من الري التقليدي الى الري المنطور ، وأدى كذلك الى التوسع في
المساحات المحصولية والزيادة في انتاج المحاصيل ونظراً لأن مشروعات الصرف
لم تتمشى مع مشروعات الري ، فقد ازداد الارتفاع في مستوى المياه الأرضي
والملاوحة والتي أثرت بالتالي على إنتاجية الأراضي .

وقد بدأت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في عام ١٩٦٨ بحوث تحسين الأراضي في ٢٠٠٠ فدان شملت ثلاث محافظات هي : كفر الشيخ - المنوفية - والشرقية ، كما قامت بالعديد من دراسات الأراضي والتصنيف التفصيلي شملت معظم المناطق المزروعة بمصر والتي أظهرت أن حوالي نصف المساحة المزروعة تتكون من أراضى متوسطة الى فقيرة الخصوبة .

ويرجع ذلك أساسا الى عدم كفاية الصرف والتركيب السيء للتربة والطبقات غير المسامية ، والملوحة والقلوية . وللتغلب على هذه المشاكل وللحصول على محاصيل أكثر ارتفاعا ، أنشأت الحكومة مؤسستان هما : الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف (EALIP) والجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي (EALIP) .

يقوم الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي (EALIP) بأعمال تحسين الأراضي على المستوى القومى وينتظر تحسين ٣٠٠٠٠٠ فدان تقريبا خلال عام ١٩٨٦ وقد قدرت متوسط الزيادة المحصولية بالأراضي التي تم تحسينها بحوالى ٢٥٪ .

ويتركز الاهتمام في الوقت الحالى على محافظة كفر الشيخ حيث ان ١٠٪ من الأراضي المستزرعة بها تعتبر على المستوى القومى (أراضى فقيرة) من الدرجة الرابعة ، وعلى مستوى المحافظة كلها ، فان حوالى ٩٥٪ من أراضيها المزروعة تعتبر من هذه الدرجة . وتعتبر أراضى الدرجة الرابعة هذه من أسوأ أنواع الأراضي وتحتاج الى تحسين عاجل .

وقد أصبح الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية بهذه المحافظة صالحا للزراعة كنتيجة لتجفيف واستصلاح مناطق شاسعة من بحيرة البرلس خلال الستينيات وتم تحسينها وتنميتها خلال عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ بواسطة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية . وقد كانت هذه المساحات متروكة بورا في الماضى لعدم كفاية الاتفاق الحكومى وقد أصبحت الآن تجطى بالأبولية القصبوى .

وقد ازداد نمو برامج تحسين الأراضي والتي بدأت متواضعة بمحافظة كفر الشيخ منذ عام ١٩٨٤ . وقد بنى هذا التوسع على أساس أن الدراسات والبحوث التي أجريت في هذه المحافظة قد أظهرت نتائج مشجعة . وقد أوضح التقرير الذي أعده مكتب (فايفز كيل بابوك (Fives Gail Babock)) عام ١٩٧٦ عن المشروع المتكامل لبنجر السكر ، مزايا إنتاج بنجر السكر بالأراضي التي تم تحسينها . وفي دراسة أخرى قامت بها شركة (يوروكونسلت (Euroconsult) عن دراسة لبرنامج تحسين الأراضي عام ١٩٨١ أوضحت المزايا التي تربت عن تحسين الأراضي . وقد أظهر البرنامج التجريبي للمشروع الذي ساهمت فيه منظمة الأغذية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي رقم (EGY 791020)) لتحسين وتنمية الأراضي المتدهورة عام ١٩٨١ بمحافظة كفر الشيخ ، مزايا تحسين هذه الأراضي .

وتبعاً لهذه النتائج المشجعة ، فقد زادت الحكومة امكانياتها للقيام بأعمال تحسين الأراضي وتقدير المساحات الكلية التي سيتم تحسينها بكفر الشيخ في السنوات المقبلة كما يلي :

عدد الأفدنة	السنوات
٢٥٠٠٠	١٩٨٧/١٩٨٦
٢٥٠٠٠	١٩٨٨/١٩٨٧
٢٥٠٠٠	١٩٨٩/١٩٨٨
٣٠٠٠٠	١٩٩٠/١٩٨٩

وتقع منطقة المشروع في الجزء الساحلى لمنطقة وسط الدلتا والتي تبعد ١٣٠ كيلو مترا من شمال القاهرة ، وتكون الطرف الشمالى لمحافظة كفر الشيخ .

وتعتبر الأراضي بهذه المنطقة بصفة خاصة ثقيلة متماسكة ضعيفة التركيب، ملحية طفليه منخفضة المسامية • ويوجد تحت السطح طبقات منفذة من الرمل أو البيت • ويحدد وجود هذه الطبقات ومدى عمقها ، مدى قابلية هذه الأراضي للبرف العميق • ومن المقدر أن حوالي ٦٠٪ من هذه الأراضي يسكن صرفها • وحيث ان هذه الأراضي شديدة الملوحة فان عملية غسيل الأملاح تعتبر من أهم عمليات استصلاح مثل هذه النوع من الأراضي بمناطق المشروع •

وتبلغ المساحات التي سيتم تحسينها بمساهمة برنامج الأغذية العالمي ، ٥١٠٠٠ فدان بمعدل ١٧٠٠٠ فدان سنويا بمناطق : الحامول ، والمنصور ، وحيث أن مساهمة البرنامج ستعطي لكل مزارع بمنطقة المشروع لفترة عامين خلال عملية تحسين الأراضي، فان الأعمال التي ستجرى في مساحة الـ ١٧٠٠٠ فدان خلال السنة الثالثة سيتم ترحيلها للسنة الرابعة •

الأراضي التي سنشملها مساهمة برنامج الأغذية العالمي يملكها صغار الزراع بمتوسط حيازة ٥ أفدنة لكل ويبلغ عدد المزارعين الذين سيتم مساعدتهم حوالي ١٠٢٠٠ مزارع ويعتبر محصول هذه الأراضي في غاية من القلة نظرا لارتفاع الملوحة ومستوى الماء الأرضي بها •

أنشطة تحسين الأراضي التي سيقوم بها جهاز تحسين الأراضي (EALIP) ستكون كما يلي :

(أ) اثناء شبكات المصارف المفتوحة الأولية والثانوية (بالأراضي التي لم يشملها الصرف المغطى) والمصارف المجمععة على مسافات ٣٥٠ مترا وبمتوسط عمق قدره ١٥ متر • وهذه المصارف المجمععة تصرف مياهها عادة بالمصارف العمومية الحالية لوزارة الري •

(ب) تكسير الطبقات الصلبة والمتماسكة بالمنطقة الجذرية (عمق ٥٠ سنتيمترا من السطح) بواسطة الحرث العميق على مسافات ١٢٠ - ١٥٠ سنتيمتر (وهذه تجرى بالحقل نظير رسوم) •

(ج) توفير الجبس الزراعى بالحقل بمعدل خمسة أطنان للفدان • (الحرت العميق مع اضافة الجبس الزراعى يحسن من تكوين التربة ويزيد من مساميتها للهواء والمياه) •

سيكون الزراع مسئولون مباشرة عن القيام بالعمليات الآتية :

(أ) فتح وصيانة المصارف الحقلية المكشوفة بعمق ٩٠ سم و بمسافات ٣٠ مترا •

(ب) تمهيد وصيانة القطاعات الجانبية وقاع المصارف المجمععة والتي تبلغ المسافة بين كل ٣٥٠ مترا وبمتوسط عمق قدره ١٥٠ متر •

(ج) تنعيم التربة بواسطة ألواح خشبية تجرها الحيوانات مرة كل عام ، وانشاء السدود للغسيل مرتين كل عام •

(د) نقل الجبس الزراعى من الطريق المجاور للحقل ، وشره يدويا • وتعمل هذه العملية مرة كل عام وتستمر كذلك خلال فترة الاستصلاح ثم بعد ذلك مرة كل ثلاث سنوات •

(هـ) صيانة مساقى الري على المستوى الحقلى مرتين كل عام •

سيتم أداء كل تلك العمليات يدويا ، وقد قدرت أيام العمل المطلوبة للفدان ٢٣٠ يوم عمل خلال عامين (١٣٠ يوم عمل فى العام الأول ، ١٠٠ يوم عمل خلال العام الثانى) وذلك للقيام بالعمليات والأنشطة المذكورة • وبناء على ذلك فان الحقل المكون من خمسة أفدنة سيحتاج الى ١١٥٠ يوم عمل خلال مدة عامين •

ويحتوى الملحق رقم (١) تفصيل لأيام العمل المطلوبة لكل نوع من النشاط وسيتلقى المزارعون الارشاد اللازم من المختصين بالجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى (EALIP) للقيام بالعمليات والأنشطة السابق ذكرها •

ان توفير وسائل الصرف الجيد لمن أهم العوامل لتحسين الناجح للأراضي •
وستكون وزارة الري مسئولة عن تشغيل محطات طلمبات الصرف ، والمصارف
الرئيسية والثانوية • أما الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي فسوف يكون
مسئولا عن تطهير وصيانة المصارف الفرعية المكشوفة وكذلك المصارف المجمعة ،
بينما يقوم المزارعون بتطهير وصيانة المصارف الحقلية وجعلها في حالة صالحة
للعمل •

ولضمان وصول الخدمات المناسبة الى منطقة المشروع بما في ذلك الري
والصرف يلزم التنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها مختلف الأجهزة الحكومية •
هذا بالإضافة الى لجنة التنسيق الحالية على المستوى القومى ، مع تكوين
لجنة أخرى للتنسيق على مستوى المحافظة •

قام مركز استثمار منظمة الزراعة والأغذية FAO فى بداية عام ١٩٨٥
باجراء تقييم اقتصادى مبدئى لتحسين الأراضي فى مصر بافتراض أن محصول
الأرز سوف يزرع فى الصيف ويتبعه البرسيم شتاءا ، وأن الزيادة فى محصول
الأرز سوف تكون بنسبة ٤٠٪/ بينما تزيد محصول البرسيم بنسبة ٢٥٪/ •
وقد افترض أيضا أن محصول الأرز قبل تحسين الأراضي هو ١ر٤ طن للفدان ،
وأن البرسيم (كعلف أخضر) ٤٧ر٤ طن للفدان •

وقد أظهرت نتائج هذا التقييم الاقتصادى المبدئى وجود عائد اقتصادى
مرتفع يبلغ حوالى ٥٠٪/ على مدى فترة عشرون عاما اذا ما قورنت الزيادة
المتوسطة السابق الاشارة اليها فى المحصول والانتاج بتكاليف عمليات تحسين
الأراضي والتي يمكن اعتبارها مقبولة التقدير •

وقد قامت لجنة التقييم المكونة من أعضاء من برنامج الأغذية العالمى WFP
ومن منظمة الزراعة والأغذية FAO بدراسة تأثير تحسين الأراضي على دخل
المزارعين ووجد أن التأثير واضح بالنسبة لصغار المزارعين ، حيث أن دخل
محصول الحيازة المكونة من خمسة أفدنة البالغ ٥١٢ دولار ، قد ارتفع الى ١١٧٠

دولار بعد عامين من التحسين ثم ارتفع مرة أخرى ليصل الى ١٩٦٤ دولار في السنة الرابعة من التحسين . (هذه التقديرات تمت على أساس دورة زراعية من القمح والذرة وبنجر السكر والأرز والبرسيم والقطن على مدى ثلاث سنوات ... أى بمعدل محصولين في العام الواحد) .

سيتم توفير العون الغذائي لحوالي ١٠٢٠٠ مزارع بمنطقة المشروع كحافز للقيام بعمليات تحسين الأراضي في مساحة ٥١٠٠٠ فدان خلال أربعة سنوات مدة المشروع .

يبلغ متوسط حيازة الأرض للعائلة الواحدة حوالي خمسة أفدنة ، وحيث أن صافي الدخل من زراعة المحاصيل بها منخفض جدا ، فان معظم المزارعين بهذه المنطقة غالبا ما يعملون كعمال زراعة موسمين لمدة ٤ - ٦ شهور سنويا في المناطق المجاورة بأجر يومي لا يزيد عن ٣ر٦ دولار .

تعتبر عمليات تحسين الأراضي من الأعمال اليدوية الشاقة وقد قدرت أيام العمل التي يحتاجها الفدان بحوالي ٢٣٠ يوم / عمل خلال مدة عامين أى بمعدل ١١٥٠ يوم عمل للحقل (المكون من ٥ أفدنة) . وهذا يعنى ان عضوين أو ثلاث من أعضاء العائلة سوف يعملون بالأرض خلال جزء كبير من السنة في أنشطة الزراعة والتحسين فقط ولن يتمكنوا تبعا لذلك من الحصول على عمل خارجي ، ولجانبه ذلك سيتم تقديم حصص غذائية لهم خلال مدة عامين أى لمدة ٧٣٠ يوما .

نبلغ قيمة الوجبة الغذائية الشهرية للأسرة حسب الأسعار السوقية حوالي ٢٣ر٦٣ دولار اذا احتوت على اللحم المعلب ، أو ٢٠ر١٥ دولار اذا احتوت على الجبن المعلب ، واذا ما أخذنا القيمة المتوسطة في الاعتبار فان القيمة السنوية للحصص الغذائية سوف تبلغ ٢٦٣ دولار وستعتبر مؤشرا واضحا لزيادة دخل المزارع الذي لا يزيد دخله الحالي من زراعة المحاصيل في المتوسط عن ٥١٢ دولار من حصة أفدنة .

(المادة الثانية)

التزامات برنامج الأغذية العالمي (WFP)

بالإضافة الى النصوص والشروط التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي في مكان آخر بخطة العمليات هذه ، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بتنفيذ الالتزامات الخاصة الآتية :

(١) توريد مواد العون الغذائي :

(أ) يقوم برنامج الأغذية العالمي WFP بإمداد الحكومة بالأصناف الآتية في ميناء الاسكندرية بكميات لن تزيد عما هو مبين أسفله هذا لكل صنف وبقية اجمالية (بما في ذلك مصاريف الشحن والاستقبال والاشراف المحلي) قدرها ٦٧٧٦١٤٢ دولار أمريكي .

٧٤٤٦ طن متري من الأرز .

٧٤٥ طن متري من زيت الطعام .

٥٦٠ طن متري من اللحم المعلب .

٥٦٠ طن متري من الجبن المعلب .

٧٤٥ طن متري من السكر .

٣٠ طن متري من الشاي .

(ب) سيقام برنامج الأغذية العالمي WFP المعونة لمدة أربعة سنوات من

تاريخ البدء في توزيع مواد العون الغذائي .

(ج) ستورد كميات الأغذية المبينة بعاليه على دفعات تبعاً لاحتياجات

المشروع وستشحن الدفعة الأولى في أقرب فرصة بعد أن تقوم الحكومة

باحاطة برنامج الأغذية العالمي WFP علماً بتمام اتخاذ الاجراءات

التحضيرية بما يتفق مع المادة الثالثة فقرة (٣) . أما الدفعات التي

سيتم شحنها بعد نهاية عام ١٩٨٨ فيتوقف ذلك على مدى تواجدها

بصادرها بوجه عام وبأصنافها بوجه خاص .

(د) سيقوم برنامج الأغذية العالمي WFI بالتأمين المناسب على كل رسالار للأصناف المشحونة الى ميناء الاسكندرية و برفع الدعاوى اللازمة على الحافلات أو شركات التأمين المحلية بناء على تقارير مراقب مستقل يعين بمعرفة برنامج الأغذية العالمي ، وفي حالة حدوث خسائر أو تلف لبعض الأصناف خلال الشحن ، سيقوم برنامج الأغذية العالمي بقدر المستطاع بتعويض الفاقد أو التالف من المواد .

(هـ) سيقوم برنامج الأغذية العالمي WFP بقدر المستطاع باحاطة الحكومة علما بمدى التقدم في اجراءات توريد مواد العون الغذائي .

(٢) الخدمات الاشرافية والارشادية :

(أ) سيوفر برنامج الأغذية العالمي للحكومة ، الخدمات الارشادية فيما يتعلق بالاستلام والتخزين والنقل والتوزيع .

(ب) سيقوم مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي المقيم ومعاونوه المساعدة والمشورة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فيما يتعلق بالاشراف على استلام وتخزين ونقل وتوزيع مواد العون الغذائي .

(٣) تقييم المشروع :

(أ) قد يقوم برنامج الأغذية العالمي WFP بالتعاون مع الحكومة وبالإشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بتقييم المشروع من حيث :
كفاءة عمليات التنفيذ :

مدى ما تحقق من أغراض تقديم العون الغذائي .
التأثير على الانتاج الداخلى وأسواق الحبوب ، زيت الطعام ومنتجات الألبان والسكر والشاي والأصناف المشابهة في جمهورية

مصر العربية وعلى التجارة الخارجية للدولة بالنسبة لمثل هذه المواد .
مدى تأثير العون الغذائي على الحالة الغذائية والاقتصادية والتنسية
الاجتماعية للدولة في المدى البعيد .

(ب) جميع تقارير المشروع سواء خلال التنفيذ أو قرب نهاية المشروع ،
سيتم تقديمها للحكومة لابداء ملاحظاتها قبل تقديمها للعرض على
لجنة سياسات وبرامج العون الغذائي التابعة لمنظمة الزراعة والأغذية
للأمم المتحدة .

(المادة الثالثة)

التزامات الحكومة

بالإضافة الى النصوص والشروط التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة وبرنامج
الأغذية العالمي من أجزاء أخرى من خطة العمليات هذه ، تقوم الحكومة بتنفيذ
الالتزامات الآتية :

أولا - مسئولية التنفيذ :

(أ) سيتم تنفيذ المشروع تحت مسئولية الحكومة التي تقوم بتوفير
الموظفين اللازمين والمباني والمرافق والخدمات ووسائل النقل وتخصيص
الميزانية اللازمة لمصروفات المشروع وذلك بخلاف الالتزامات الخاصة
التي سوف يتحملها برنامج الأغذية العالمي تحت المادة الثانية .

(ب) تفوض الحكومة رئيس الادارة المركزية للعلاقات الخارجية بوزارة
الزراعة واستصلاح الأراضي ليكون حلقة الاتصال بين الحكومة
وبرنامج الأغذية العالمي WFP فيما يتعلق بالسياسات العامة
للمشروع - وكذلك تفوض الحكومة رئيس مجلس ادارة الجهاز

التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ليكون حلقة الاتصال بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمى WFP فيما يتعلق بعمليات التنفيذ التفصيلية ، كما يفوض المدير التنفيذى للمشروع فيما يتعلق بأنشطة المشروع بمناطق العمل .

(ج) تشمل مسؤولية الحكومة توفير :

١ - الجهاز الادارى للعون الغذائى ويتكون من :

المدير التنفيذى للمشروع ، مساعد للمدير التنفيذى ، ٣ مديرين تماليين ، ١٢ محاسب ، ١٢ كاتب ، ١٢ مشرف توزيع ، ٢٤ موزع ، ١٢ أمين مخزن ، ١٢ مساعد أمين مخزن ، ٥ مراجعين مخازن ، ٥ موظف ادارى ، ٣٠ حارس ، ٢٥ عامن وذلك بتكاليف تقدر بما يعادل ٥٧٤٠٠٠ دولار أمريكى خلال مدة المشروع .

٢ - التفريغ والتخليص .

للسواد التى يقوم بتوريدها برنامج الأغذية العالمى WFP الى ميناء الاسكندرية بتكاليف تقديرية تعادل ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكى .

سيتم تسليم مواد العون الغذائى المشحون على البواخر بمعرفة برنامج الأغذية العالمى الى الحكومة فور انزالها على رصيف الميناء . وفى حالة استخدام الصنادل فان التسليم يتم عقب انزالها الى الصنادل . وفى حالة ما اذا تم تدبير هذه الصنادل بمعرفة أو تحت مسؤولية أصحاب البواخر ، فان التسليم فى هذه الحالة يتم عقب نزول المواد من الصنادل على الرصيف .

وفى حالة المواد المشحونة بواسطة برنامج الأغذية العالمى على باخر مؤجرة CHARTERED فان المواد المشحونة على هذا الأساس ستسلم للحكومة داخل عنابر السفينة عندما ترفع بواسطة ونش التفريغ .

وفي حالة المواد المشحونة عن طريق الترانزيت البري ، فإن تسليمها للحكومة يتم في نقطة أو نقاط التسليم المتفق عليها .

وفي جميع الأحوال تقوم الحكومة بضمان سرعة تفريغ الباخرة أو سيارات النقل أو خلافه .

ابتداء من نقط التسليم تعفى جميع مواد العون الغذائي من جميع الضرائب والرسوم والعوائد الجمركية والرسوم الخاصة بالميناء بكافة أنواعها ورسوم الاتاج أو الاستهلاك الحالية أو التي قد تفرض مستقبلا .

كما تحصل الحكومة جميع مصروفات النقل على الصنادل أو التخزين أو التعتيق وغيرها من النفقات .

في حالة تفريغ المواد المشحونة بالاتفاق مع السفن المؤجرة Chartered فإن أي غرامات تنشأ بسبب فشل الحكومة في تدير سرعة رسو أو تفريغ هذه السفن أو الشاحنات سوف تكون على حساب الحكومة .

في جميع التعاقدات الأخرى للنقل ، فإن التلقيات التي قد تحدث بسبب التعطيل الناشئ عن فشل الحكومة في سرعة الاستلام ستكون على حساب الحكومة .

إذا ما قام برنامج الأغذية العالمي بدفع هذه النفقات المشار إليها بعاليه فيجب على الحكومة القيام بتسديدها للبرنامج بأسرع ما يمكن .

تسمح الحكومة لمشرفي التسليم من قبل برنامج الأغذية العالمي WFP بفحص حالة المواد عند التفريغ أو بعده مباشرة للوقوف على حالتها من حيث الفقد أو التلف حتى يمكن اعداد شهادات التسليم واتخاذ الاجراءات في حالة الضرورة ضد الناقلات أو مندوبي التأمين بالنسبة للخسائر أو التلقيات .

يكون لبرنامج الأغذية العالمي فقط الحق في رفع الدعاوى ضد الناقلات البحرية أو البرية فيما يتعلق بالخسائر أو التلفيات التي حدثت قبل نقطة نقل الملكية . ولتأ أن تتابع أو تهمل أو تسوى هذه الدعاوى بعرفتها . وسيقوم برنامج الأغذية العالمي بهذه الاجراءات بالنيابة عن الحكومة وله أن يستخدم اسمها لدى أى اجراءات قانونية اذا اقتضى الأمر ذلك .

بدون أى تحيز ضد التعريف المسمى « نقل الملكية » السابق الاشارة اليه بعاليه فان أى عملية تسليم تتم بعد نقطة نقل الملكية . يكون لبرنامج الأغذية العالمي الحق في رفع الدعاوى نيابة عن الحكومة فيما يتعلق بالخسائر التي تحدث بين نقطة نقل الملكية والتسليم الفعلى .

فى جميع الأحوال ، فان وقت ومكان نقل الملكية كما هو موضح بعاليه ، لن يتأثر بأى تظهير لبوليصة الشحن ، حيث أن هذا التظهير سيكون لتسهيل الخطوات الادارية لبرنامج الغذاء العالمي أو السلطات المستلمة .

فى حالة الشحنات غير المعبأة الواردة على السفن المؤجرة CHARTERED فان الأوزان الموضحة فى بوليصة الشحن تعتبر نهائية بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة وعند وصول السفينة سيقوم برنامج الأغذية العالمي بمعاينة الشحنة للتأكد من كمية الشحنة الواردة على سطح الباخرة بالتقريب ، فاذا وجد فرق كبير بين هذا التقدير والوزن الوارد لبوليصة الشحن ، فسيقوم برنامج الأغذية العالمي بالتحقيق فى هذا الفرق بالتعاون مع الحكومة .

بعد اتمام عملية التفريغ تكون الحكومة هى المسئولة عن التأكد من عدم تبقى أى شحنة على ظهر السفينة . أما اذا كانت السفينة تحمل شحنات لأكثر من ميناء واحد ، فتكون مسئولية الحكومة التأكد من تفريغ الكميات الصحيحة فى كل ميناء .

وبالنسبة للشحنات الواردة بالحاويات Containers والمعبأة والمحمولة تحت اسم « حاوية تامة الحمولة Container Full Load » فإن الحكومة المستلمة تكون مسئولة عن تفريغ ما في هذه الحاويات بميناء التفريغ عقب نزولها من السفينة فإذا وجد أى تلف أو خسائر في هذا الوقت ، فسيعتبر أنه قد حدث في الوقت الذي كانت فيه الشحنة في حوزة برنامج الأغذية العالمى WFP ، أما إذا حدث أى تأخير في فتح الحاوية وإخراج ما بها أو تم ذلك في عدم حضور مراقب التسليم المعين من قبل برنامج الأغذية العالمى ، فإن أى خسائر أو تلفيات في هذه الحالة تعتبر انها حدثت بعد خروج الشحنة من حوزة البرنامج الى الحكومة المستلمة .

وإذا نقلت الحاويات من ميناء التفريغ الى مواقع المشروع بدون ان تفتح حسب طلب الحكومة ، فإن مراقب تسليم برنامج الأغذية العالمى لن ينتقل الى المكان الذى ستفتح فيه هذه الحاويات وتكون أى خسائر أو تلفيات في هذه الحالة على حساب الحكومة التى يكون لها الحق فى اقامة الدعوى على الشركة الناقلة .

٣ - مناولة وتعتيق ونقل مواد العون الغذائى :

من الاسكندرية الى مراكز التخزين الرئيسية ستتكلف فى حدود ما يقابل ٤٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكى ومن مراكز التخزين الى نقاط التوزيع ستتكلف فى حدود ما يقابل ٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكى .

٤ - أماكن التخزين المناسبة :

التفتيش على التخزين - تطهير المخازن وتبخيرها واعادة ترتيب المواد المخزونة ستتكلف حوالى ما يقابل ٦٩٠٠٠٠٠ دولار أمريكى

٥ - التحضير واعادة التعبئة :

لتوزيع مواد العون الغذائى تتكلف فى حدود ما يقابل ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكى .

٦ - مساهمة الحكومة في مصروفات التشغيل لمكتب برنامج الأغذية العالمي :

التسهيلات التي سيتم توفيرها والمبالغ التي ستدفع سنويا سيتم التفاوض بشأنها سنويا بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي حسب قرار لجنة سياسات العون الغذائي وبرامجه باجتماعها الثامن (وثيقة WFP/FP : فقرة ٨/١٠) .

٧ - خدمات وامدادات أخرى :

في حدود ما يقابل ٢٥١٢٦٠٠٠ دولار أمريكي والتي تشمل الآتى :

مصروفات ادارية في حدود ما يقابل ٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

الجهاز الفنى ويتكون من ٣٤ مهندس زراعى : ٣٤

مساعد مهندس زراعى ، ٥ مشرف فنى وذلك فى حدود

ما يقابل ٤٢٦٠٠٠٠ دولار أمريكي

آلات ومعدات ووسائل نقل فى حدود ما يقابل ١٣٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

صيانة الآلات والمعدات ووسائل النقل ٣٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

مصروفات تشغيل (وقود - كهرباء - أدوات

كتابية ... الخ) ٦٥٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

مصروفات تحسين أراضى فى حدود ما يقابل ١٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

قروض زراعية ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

صيانة قنوات الري بمنطقة المشروع ٤٩٠٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي

٨ - ستقوم الحكومة بايجاز التعاون بين الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين

الأراضى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وبين وزارة الصحة لضمان العناية

بالنواحى الصحية بمناطق المشروع .

ثانيا - استخدام مواد العون الغذائي :

(أ) سيتم استلام مواد العون الغذائي من ميناء الاسكندرية ثم تنقل بسيارات النقل الى محافظة كفر الشيخ ، وستتاح تسهيلات للتخزين بالاسكندرية وكذلك بسجا (محافظة كفر الشيخ) ، بجانب ذلك سيتم اعداد تسعة مخازن فرعية بمواقع مختلفة بمنطقة المشروع سعة كل منها ١٥٠ طن .

سيتم مساعدة حوالي ١٠٢٠٠ مزارع خلال فترة أربع سنوات ، على أن يحصل كل مزارع على حصص غذائية خلال فترة سنتين حسب الجدول التالي :

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
عدد المزارعين المنتفعين	٣٤٠٠	٣٤٠٠ (من السنة الأولى) ٣٤٠٠ (جدد)	٣٤٠٠ (من السنة الثانية) ٣٤٠٠ جدد	٣٤٠٠ من السنة الثالثة

ولن يسمح بادخال مزارعين جدد بالمشروع في السنة الرابعة وسيبقى بها ٣٤٠٠ مزارع منقولين من السنة الثالثة سيحصلون على وجبات غذائية خلال السنة الرابعة . وتبعا لهذا لن يتبقى أى مستحقين في نهاية مدة المشروع .

وتبلغ عدد الحصص الغذائية المطلوبة ١٠٢٠٠ (مزارع) × خمسة حصص (أفراد العائلة) × ٧٣٠ يوم = ٣٧٢٣٠٠٠٠٠ حصة غذائية فردية .

المواد الغذائية التي سيتم توريدها والحصص اليومية الفردية ستكون كالآتي :

المادة	الكمية بالجرام
الأرز	٢٠٠
زيت نباتي	٢٠
جبين أو لحم معلب	٣٠
سكر	٢٠
شاي	٢ لعدد ٢ من البالغين فقط

سيرتبط توزيع الحصص الغذائية بالأنشطة المنفذة وعلى الحكومة أن تتأكد من أن المواد الغذائية لا تصرف إلا بعد اكتمال النشاط المعين ، وسيتم عمل جدول تفصيلي يربط توزيع الأغذية بالأنشطة المكتملة ، وذلك قبل البدء بتنفيذ المشروع .

(ب) ستقوم الحكومة بعمل الترتيبات اللازمة لارشاد المنتفعين للاستخدام الأمثل لمواد العون الغذائي التي قد تكون غير مألوفة لديهم .

(ج) تقوم الحكومة بوضع الضوابط اللازمة لأحكام عملية توزيع مواد العون الغذائي ، ومنع البيع غير المشروع للأصناف التي يقوم بتوريدها برنامج الأغذية العالمي .

(د) في حالة عدم امكان الجانب الحكومي استخدام أى أصناف مواد غذائية تم توريدها بمعرفة برنامج الأغذية العالمي WFP . بالطريقة المبينة بالمادة الثالثة فقرة ٢ (أ) ، سيكون من حق برنامج الأغذية العالمي تطبيق المادة الرابعة فقرة (ب) والتي تستلزم الرجوع الى نقطة التوريد الأصلية لمثل هذه المواد .

ثالثا - الاستعداد لبدء المشروع :

(أ) عند اكمال الاجراءات التحضيرية لبدء العون الغذائى بالمشروع ، تقوم الحكومة باخطار برنامج الأغذية العالمى WFP كتابة بالمبالغ المخصصة للصرف وبالترتيبات التى اتخذت بخصوص المواد المبينة بالمادة الثالثة فقرة (ا ج) ، (د) ، ثم بأخر تقدير لعدد المنتفعين وبكميات المواد الغذائية المطلوبة كدفعة اولى .

(ب) ستحاول الحكومة اتخاذ الاجراءات الموضحة بالفقرة السابقة بأسرع

ما يمكن حيث انه من المفهوم أن برنامج الأغذية العالمى WFP يحتفظ بحقه فى تأجيل تنفيذ المشروع أو انقاص الكميات أو التغير فى تركيبه مكونات العون الغذائى أو الغاء المشروع كلية فى حالة فشل الحكومة فى ابلاغ برنامج الأغذية العالمى بكتاب الاستعداد لبدء المشروع خلال ثلاثة شهور من تاريخ التوقيع على خطة العمليات ما لم تكن أسباب التأخير التى قد توضحها الحكومة قبل انتهاء مهلة الثلاثة شهور مقبولة لدى برنامج الأغذية العالمى لظروف قهرية خارجة عن ارادة الحكومة .

رابعا - لوائح وقوانين .

ستضمن الحكومة وضع القوانين أو اصدار اللوائح اللازمة ، أو القرارات أو الأوامر المتعلقة بتنفيذ المشروع قبل بدايته .

خامسا - تسهيلات للاطلاع على سير المشروع :

ستوفر الحكومة لبرنامج الأغذية العالمى ولمستشاريه وموظفيه التسهيلات اللازمة للاطلاع على سير المشروع ومراقبة عملياته فى جميع مراحلها .

سادسا - معلومات تتعلق بالمشروع :

(أ) ستقوم الحكومة بتزويد برنامج الأغذية العالمي WFP بالمستندات والسجلات والبيانات والتقارير والمعلومات الأخرى التي قد يحتاجها برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بتنفيذ المشروع أو بما يفيد وفاء الحكومة بمسئولياتها والتزاماتها قبل خطة العمليات هذه .

(ب) تقارير النجاح : ستقوم ادارة المشروع في نهاية كل ربع سنة ميلادية لبرنامج الأغذية العالمي تقريراً عن تقدم أعمال المشروع محتويًا على المعلومات المبينة بالملحق المرفق بخطة العمليات هذه ، وسيقوم ممثل البرنامج المقيم بإرسال عشرة نسخ من التقرير بعد اتمامه الى الحكومة .

(ج) الحسابات : ستقوم الحكومة بعمل حساب للسواد التي يقوم ببرنامج الأغذية العالمي بتوريدها منفصلاً عن أى مواد أخرى قد ترد للمشروع ، وتقدم سنويًا أى (في نهاية كل ١٢ شهراً) بدأ من الشهر الذي تسلم فيه المشروع أو شحنه من مواد العون الغذائي أو من نهاية كل سنة مالية حكومية حسب ما يتلائم وعمل التقارير المحاسبية ، وكذلك في نهاية المشروع (كما هو مبين بالمادة الرابعة فقرة (٣) من خطة العمليات هذه) يقدم تقريراً محاسبياً يعد بمعرفة محاسب قانوني ، على أن يبين بالتقرير المحاسبى كميات كل صنف من مواد العون الغذائي أو التلفيات والأرصدة المتبقية في كل مخزن والكميات التي تم توزيعها وعدد المنتفعين الذين تسلموها وأرصدة حصيلة بيع المواد وقيمة ما صرف منها في النواحي الاجتماعية أو الانشائية أو التحسينية .

سابعا - استمرار أغراض المشروع :

ستقوم الحكومة بالسير في تنفيذ أغراض المشروع بعد انتهاء العون الغذائي

لبرنامج الأغذية العالمي .

(المادة الرابعة)

أحكام عامة

- ١ - الأحكام الواردة في خطة العمليات هذه سيتم تفسيرها على ضوء الاتفاقية الأساسية المشار إليها في المقدمة .
- ٢ - خطة العمليات هذه يمكن العمل بها فور توقيعها بمعرفة الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي .
- ٣ - يعتبر المشروع منتها عندما ينتهي توزيع مواد العون الغذائي على المنتفعين وبعد أن يتم صرف أرصدة حصيلة بيع المواد بالكامل .
- ٤ - (أ) خطة العمليات هذه يمكن تعديلها أو الغائها قبل انتهائها بالاتفاق بين الطرفين الموقعين عليها وذلك عن طريق تبادل الخطابات .
(ب) في حالة فشل أى طرف في تحقيق التزاماته قبل خطة العمليات هذه ، فان للطرف الآخر الحق في :
 - (١) إيقاف الالتزامات الموكولة اليه بتوجيه خطاب احاطة للجانب المقصر أو
 - (٢) انهاء خطة العمليات بخطاب احاطة مع اعطاء مهلة ستة شهور للجانب المقصر .
- (ج) كميات مواد العون الغذائي المتبقية بدون استخدام في جمهورية مصر العربية عند انتهاء العمل بالمشروع أو عند انتهاء خطة العمليات الحالية يتم التصرف فيها باتفاق بين الطرفين الموقعين على خطة العمليات هذه .
- (د) أى أرصدة متبقية بدون صرف خلال سنتين بعد انتهاء توزيع مواد العون الغذائي يمكن توجيهها لأغراض أخرى في نطاق برنامج العون الغذائي بجمهورية مصر العربية وسيتم الاتفاق بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي على استخدامها .

د - الالتزامات الحكومية الواردة تحت البند الخامس من الاتفاقية الأساسية سيستخدم في حالة إيقاف أو انتهاء خطة العمليات الحالية تحت القسم (٤) الى المدى اللازم والذي يسمح بتصفية العمليات ونزع الملكية والأرصدة المتبقية لبرنامج الأغذية العالمي في تنفيذ خطة العمليات هذه .

نحن الموقعين أدناه بما لدينا من صلاحيات قد قمنا بتوقيع خطة العمليات هذه في خمسة صور باللغة العربية وخمسة صور باللغة الانجليزية .

القاهرة في ١٠/٣/١٩٨٧

عن برنامج الأغذية العالمي
الامضاء :

عن جمهورية مصر العربية
الامضاء :

الاسم : لوشيانو كابيليتي

الاسم : الدكتور / يوسف والي

الوظيفة ممثل برنامج الأغذية العالمي

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح
الأراضي